في جدوى تنشيط المعارضة المصرية

خيري عمر

على الرغم من مرور أكثر من عقد، ظهرت دعاية لترقبة نشاط معارضة المنفى المصرية بالحديث عن انضمام قيادات جديدة، وهو ما يثير النقاش عن طبيعة الروافع الجديدة للنشاط السياسي في الخارج، وما يمكن أن تُقدّمه في المرحلة التالية، وتطويراً للمقال السابق «معارضة المنفى المصرية والتدخل الدولي» («العربي الجديد»، 8/ 2/ 2025)، يمكن التناول المقارن لاتجاهات ومكوّنات المعارضة، ومساهماتها في تقدّم أو تخلّف العمل السياسي، للاقتراب من ملامح الأداء السياسي واحتمالية تأثيره في فاعلية المعارضة. بترويج إعلامي محدود، كان إعلان انضمام شخصيات جديدة لمعارضة المنفى، في 11 فبراير/ شباط الجاري. ورغم انتشارها المثير عند نشر أخبارها للمرة الأولى، كان استقبال ظهورها تقليدياً، وليس على قدر الدعاية السابقة. ليظلّ الجدل بشأن إمكانية حدوث تطوّر للمعارضة، وخصوصاً في ظلّ تزامنه مع تصاعد الخلافات بين مصر والولايات المتحدة حول مصير الوضع في قطاع غزّة، إذ يفرض قيوداً على المقاضلة ما بين توسيع نشاطها المُعارض والتضامن لحماية الدولة من التهديد الخارجي. وعلى مدى حياة المعارضة في المنفى، شهدت الفصائل كلّها اهتزازاً تنظيمياً، وبجانب التفكّك المتتالي لتحالف دعم الشرعية ومكوّناته، سارت المنظمات الليبرالية في الدرب نفسه. ويجانب سيولة التعريف التنظيمي لحزب الغد في المنفى، أطاحت الانقسامات المتتالية، في حركة الإخوان المسلمين، فرصة التوافق على قيادة أو هيئة قيادية، لتقف محاولات التشكيل عاجزةً أمام اختبار التماسك. وخلال هذه الفترة، عانت المعارضة غياب القيادة، ليسود المشهد صراعٌ على الدور الأساسي، ما أدّى إلى هزّ الثقة واستدامة الخلافات التنظيمية، وبالتالي، يرتبط تأثير المعارضة بمدى قدرتها في تعويض الغياب القيادي، وهنا، تساعد المؤشّرات التنظيمية في فهم السياقات اللاحقة لفاعليتها، ويمكن الاقتراب من مؤشّري الانتشار الجغرافي والتماسك الداخلي، في التعرّف إلى المكانة السياسية المُحتملة.

من حيث الانتشار الجغرافي، يتوزّع أفراد المعارضة (ومقارّها) بين غرب أوروبا والولايات المتحدة وتركيا، ولتعويض تشتّت فواعلها، تحرص على الإقامة حيث سهولة الوصول إلى مراكز صنع القرار: البرلمان الأوروبي والمجالس التشريعية المحلّية، بالإضافة إلى مقابلات عابرة أو تُرتّبة مع المسؤولين التنفيذيين، وبجانب قيود الدولة المضيفة، يزيد تشتّت المقارّ من الاعتماد على التواصل الشبكي في عملية انتقال من الهياكل الهرمية الرأسية للشبكات المفتوحة، ما يجعلها أكثر انكشافاً وهشاشةً لا تقوى فيها على صياغة شروطها على الأطراف الأجنبية. وفي حالة الأحزاب الليبرالية، تبدو ظاهرة الشبكية حلاً طبيعياً، فهي امتداد لأحزاب صغيرة، تعتمد في نشاطها على مركزية دور الأشخاص أكثر من الهيئات القيادية، ومن اللافت ظهور بوادر إقلاع لدى الإخوان المسلمين عن التقليدية التنظيمية، باتباع أشكال التيّار التنظيمي أو تشبيك أنشطة المنصّات الإعلامية والسياسية، ومع محدودية تأثير «القيادة»، تتدهور مناعة المجموعات الإخوانية في المنفى أمام انسياب نفوذ دوائر خارجية، ما يرتّب تأثيراً مُضاعفاً على صناعة القرار التنظيمي أو بناء الموقف السياسي. كان تراكم هذه التغيرات نتيجةً تعرّض مكوّنات المعارضة لضغوط متشابهة وإغراءات، شكّلت عامل إحباط لتماسكها الداخلي، وبغض النظر عن الخلافات المرجعية، تُفسّر العوامل التنظيمية الانقسامات المتتالية في حركة الإخوان المسلمين، كما ساهم الخلاف الأيديولوجي في انهيار مشاريع وحدة المعارضة. يمثّل أندنار الجبهة الوطنية، والجمعية الوطنية، واستزخاء «اتحاد المعارضة المصرية»، ارتباط انحدار المعارضة بوجود المشكلات الداخلية، فقد تلازم انتهاء

> بوادر إقلاع لدى الإخوان المسلمين عن التقليدية التنظيمية، باتباع أشكال التيّار التنظيمي أو تشبيك أنشطة المنصّات الإعلامية والسياسية

كلّ منها بخلافات حادّة حول طرق التمثيل والتنافس على الإمداد الخارجي. وبينما انتهت المحاولات بأزمات داخلية، تُعطي تجربة المجلس الثوري المصري صيغة مرنة لا تُرتّب على أعضائه مسؤولية مباشرة عن الأنشطة العنيفة.

وبعد مشوار من صعوبة التعايش فيما بين الإسلاميين والليبراليين، ظهرت مجموعة تكنوقراط مصر، تحت شعار «العلم هو الحلّ»، الذي يبدو ظاهرياً بديلاً لشعار «الإسلام هو الحلّ»، لتتحوّل، في وقت لاحق حزباً تحت التأسيس في الولايات المتحدة، لكون، إلى جانب تيّار الأمل وحزب «الغد»، مركزاً سياسياً في المنفى، حتى سقوط النظام. وإزاء هذه التطوّرات، بدت صعوبة عقد مشاورات ما بين الإسلاميين ومجموعة تكنوقراط مصر، لأسباب التشكّك في الأهلية السياسية للجماعات الإسلامية. الحاكم، وسارت في نشاط موسمي نحو صياغة مسودات عن التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية بعد سقوط النظام، ومنذ نشرها بيان «مطالب الشعب المصري» (25/1/ 2023)، ركّزت المجموعات المدنية في تبنّي رئيس الدولة لفشل جميع سياساته، وبينما يتّسع تحذير المعارضة من انهيار الحُكم، لم تتجاوز تصوّراتها الإجراءات التصحيحية من دون طرح نظرية بديلة للتنمية. وبينما تهتزّ ثقة «الإخوان» في المجموعات «الليبرالية»، تشير بيانات وتصريحات الأخيرين إلى احتقار مساهمات الإسلاميين، وتصنّفهم في مساحة بعيدة من العمل السياسي، إذ يتشدّد خطاب التيّار المدني في استبعاد الإسلاميين من المشاركة السياسية، ولم يمنع هذا الموقف من ظهور اتجاهات بالإفراج عن سجناء الرأي، لا تكفي هذه المساحة المحدودة لتنمية المساحات المشتركة، إذ تقوم التفضيلات على أيديولوجيات مُتعارضة، تقتصر فائدتها على المشاركة في تحالفات اضطرارية.

ورغم شدّة الخلاف، تلاقت كيانات المعارضة على مواقف سياسية، كان أكثرها أهميةً الهجوم الدائم على رئيس الجمهورية واعتباره العقبة الرئيسة أمام الإصلاح السياسي، وإن سياساته غير كافية لحماية مصالح الدولة، إلى حدّ تأييد مثوله أمام القضاء الإيطالي مترافقاً مع تدشين حزب تكنوقراط مصر، بشعار «لازم بمشي». انعكست هذه القناعة على مواقف المعارضة من السياسة الخارجية، وبغض النظر عن ماهية حملات المطالبة بفتح معبر رفح، ظهر اختلاف في مواقف المعارضة. وتحت المدنية الديمقراطية على التغيير السلمي، وتصوير ما حدث في سورية نتاجاً لحرب أهلية، ساهمت فيها عوامل خارجية. ومع نمو التشدّد في المنفى، لم تصمد محاولات التفكير في التسوية السياسية أمام التركيز على إزالة النظام والاستغراق في ثنائية ثورة وانقلاب. هذه الوضعية هي نتيجة مباشرة لوقوع المقاطع السياسي في أزمة قراءة الواقع، وكثافة الاعتماد على المؤثّرات الخارجية المصاحبة لحالة المنفى، فلم يكن الكلام عن العودة لثورة يناير (2011) مشفوعاً باستذار الذاكرة إلى وعيٍ بخريطة مطالب المجتمع والدولة.

على أيّ حال، لم تكن علاقات أطراف المعارضة مُريحة، فقد شكّل تنافس مساعي الهيمنة الفكرية الأرضية المناسبة لتضاؤل فرصة إنضاج البرامج السياسية، فتوقّفت المحاولات عند توصيف أخطاء النظام الحاكم، وسارت في نشاط موسمي نحو صياغة مسودات عن التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية بعد سقوط النظام، ومنذ نشرها بيان «مطالب الشعب المصري» (25/1/ 2023)، ركّزت المجموعات المدنية في تبنّي رئيس الدولة لفشل جميع سياساته، وبينما يتّسع تحذير المعارضة من انهيار الحُكم، لم تتجاوز تصوّراتها الإجراءات التصحيحية من دون طرح نظرية بديلة للتنمية. وبينما تهتزّ ثقة «الإخوان» في المجموعات «الليبرالية»، تشير بيانات وتصريحات الأخيرين إلى احتقار مساهمات الإسلاميين، وتصنّفهم في مساحة بعيدة من العمل السياسي، إذ يتشدّد خطاب التيّار المدني في استبعاد الإسلاميين من المشاركة السياسية، ولم يمنع هذا الموقف من ظهور اتجاهات بالإفراج عن سجناء الرأي، لا تكفي هذه المساحة المحدودة لتنمية المساحات المشتركة، إذ تقوم التفضيلات على أيديولوجيات مُتعارضة، تقتصر فائدتها على المشاركة في تحالفات اضطرارية.

ورغم شدّة الخلاف، تلاقت كيانات المعارضة على مواقف سياسية، كان أكثرها أهميةً الهجوم الدائم على رئيس الجمهورية واعتباره العقبة الرئيسة أمام الإصلاح السياسي، وإن سياساته غير كافية لحماية مصالح الدولة، إلى حدّ تأييد مثوله أمام القضاء الإيطالي مترافقاً مع تدشين حزب تكنوقراط مصر، بشعار «لازم بمشي». انعكست هذه القناعة على مواقف المعارضة من السياسة الخارجية، وبغض النظر عن ماهية حملات المطالبة بفتح معبر رفح، ظهر اختلاف في مواقف المعارضة. وتحت

تقويض المساحة المتاحة للمجتمع المدني الفلسطيني

علاء الترتير

تستمرّ منظّمات المجتمع المدني الفلسطيني وفعالياتها في نضالها ضدّ تقويض وتقليص المساحة المتاحة لها، إذ إن انكماش الفضاء المدني وتآكل مساحة الحرّية لهذه المنظّمات والفعّاليات يزيد من صعوبة العمل بفعّالية، ويتجلّى هذا التقويض والتآكل للمساحة المتاحة في أشكال عديدة، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة، والعقبات والإعياء الإداريين، وتجريم منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية من السلطات الإسرائيلية، وحملات التشهير والادّعاءات المغلوطة من المنظّمات الصهيونية المؤيّدة للاحتلال، وتدخّل المانحين الدوليين بدوافع سياسية في عمل المنظّمات هذه، والإمعان في شروط التمويل. وقد أدّت الحرب على غزّة في الأشهر الستة عشر الماضية إلى تفاقم هذه التحدّيات، مع الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضدّ الفلسطينيين في غزّة، والتدمير الواسع النطاق للبنية التحتية، وحالة التشريد الجمعية، ما يجعل من المستحيل تقريباً على بعض المنظّمات مواصلة عملياتها.

في تقرير نشره أخيراً تجمّع من المانحين والمنظّمات التقدمية والمسؤولة في بلجيكا، عايشا قضية تقلّص المساحة المتاحة للعملاء لمنظّمات المجتمع المدني الفلسطيني، مع التركيز في التحدّيات المتولّدة بالسياسات الإسرائيلية، وشروط تمويل المانحين، والعوامل الفلسطينية الداخلية. ولأغراض البحث، ركّزت الدراسة في 11 منظّمة، كلّ منها متخصّصة في مجال محدّد يتعلّق بحقوق الإنسان ودعم المجتمع الفلسطيني. وتشمل هذه المجالات حقوق الأسرى، وحقوق الأطفال، وحقوق المرأة، وحقوق المزارعين، وخدمات الرعاية الصحية، وتعزيز الفنّ والثقافة، والمساعدة القانونية، والدعم الزراعي، والبحث في مجال الحرّية والعدالة. وشملت العيّنة مجموعة من المنظّمات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزّة، وقد جمعت منهجيتها بين النهجين، الكمّي والنوعي، بما في ذلك الاستطلاعات والمسوحات التي وُزّعت على منظّمات المجتمع المدني المختارة، والمقابلات المعمّقة، ومراجعة التقارير السنوية الصادرة عن هذه المنظّمات.

> يوفّر «ميثاق غزّة وعهدها» التوجيه لأيّ تدخّل خارجي، فيستند إلى مبادئ وأولويات ووصفات سياساتية يضعها الفلسطينيون

وجدنا أن منظّمات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع والمسح شهدت تقلّصاً في المساحة التي تعمل فيها، وتقييداً وتقويضاً لفعلها، ما أثّر في عملها وعملياتها وقدرتها على تقديم خدماتها، إذ تأثّرت سلباً بالتدابير الإسرائيلية، بما في ذلك سياسات مصادرة الأراضي، وقيود الحركة، والتصنيف الممنهج لبعض منظّمات المجتمع المدني «كيانات إرهابية»، ما أدى إلى تعطيل تدفّقات التمويل وإغلاق العمليات والتدخّلات، في ذروة الحاجة إليها. السياسات الإسرائيلية، مثل القيود المفروضة على الحركة عبر نقاط التفتيش، وحواجز الطرق، والجدار العازل، تجعل من الصعب للغاية على منظّمات المجتمع المدني الوصول إلى المجتمعات المهمّشة، بالإضافة إلى ذلك، قوّضت، مباشرةً، سياسات مصادرة الأراضي، وتدمير البنية التحتية، وحملات الاعتقال، وعنف المستوطنين وإرهابهم، جهود التنمية لهذه المنظّمات.

وعلاوة على ذلك، بشكّل الاستهداف الروتيني لمنظّمات المجتمع المدني الفلسطينية من السلطات الإسرائيلية، من خلال مزاعم لا أساس لها من الصحّة بصلتها بـ«الإرهاب» والاستعانة بالسياقات والمخاوف الأمنية لتبرير مداهمات المكاتب، ومصادرة الأصول، واعتقال الموظفين، يشكّل مظهراً آخر من مظاهر التحدّيات التي تواجه منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية. في الواقع، أفادت أغلبية المنظّمات (70%) من المستطلعة آراؤهم، بأنها مستهدفة بحملات تشويه وتجريم من المنظّمات الصهيونية المؤيّدة للاحتلال، والمدعومة من الحكومة الإسرائيلية، والتي كانت ثاني أكثر المساهمين في انكماش المساحة المدنية الفلسطينية، بعد سياسات وأفعال السلطات الإسرائيلية نفسها. حدّدت نصف المنظّمات المستطلعة آراؤها صراحةً منظّمة «إن جي أو مونيتور» (رصد المنظّمات غير الحكومية ومراقبتها) باعتبارها تهديداً للمساحة المدنية الفلسطينية.

وبينما أفادت تلك المنظّمات التي شملها الاستطلاع بأنها تعرّضت لإجراءات تقييدية من السلطات الفلسطينية، فقد أجمعت منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية على أن التسييس المتزايد، وشروط التمويل من الجهات المانحة، يشكّلان تهديداً كبيراً للمجتمع المدني الفلسطيني ككل. ولم يمتلك سوى عدد قليل جدّاً من الجهات المانحة الشجاعة السياسية، إذ تتجنّب عظم الجهات المانحة المواضيع والمناطق الحساسة سياسياً، وتعطي الأولوية، بدلاً من ذلك، لمبادرات المساعدات الإنسانية الأقلّ إثارة للجدال، التي تجعلهم عرضة للاشتباك مع السلطات الإسرائيلية. وكانت النتيجة أن عديداً من منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية شعرت بأن شركاءها الدوليين قد تخلّوا عنها.

ونتيجة لذلك، أفادت نصف المنظّمات التي شملها الاستطلاع بفقدان التمويل، بسبب التدابير التقييدية بين عامي 2017 و2022، مع ارتفاع النسبة إلى 80%، بعد أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وقد أدّى هذا إلى تحويل الموارد بعيداً من الأنشطة الأساسية والجوهرية لهذه المنظّمات، وخاصة تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، ما أدّى إلى انخفاض كبير في الخدمات المقدّمة، وفي عدد الموظفين لديها. لذلك، اضطرّت المنظّمات إلى التكيّف من خلال تقليص البرامج، واعتماد نهج اللامركزية لعملياتها، والبحث عن مصادر تمويل بديلة.

ولكي تتمكّن منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية من البقاء والازدهار، على الرغم من تقلّص المساحة التشغيلية، هناك حاجة ملحّة إلى تغييرات عاجلة من المانحين وأصحاب المصلحة والشأن الدوليين، وكذلك داخل قطاع المجتمع المدني الفلسطيني نفسه. إذ يجب أن يصبح التوطين والملكية المحلية الحقيقية وإنهاء الاستعمار محاوراً لاستراتيجيات المانحين، ويحتاج المانحون أيضاً إلى تقديم الدعم السياسي، وليس الإنساني فقط، إذ إن معالجة تجزئة المجتمع المدني الفلسطيني وتشرذمه قضية ملحّة أخرى يجب التعامل معها. وبالإضافة إلى ذلك، على الجهات المانحة أن تقدّم الدعمين، المالي والسياسي، للمجتمع المدني الفلسطيني، لعكس اتجاه انكماش الحيّز المدني، كما عليها أن تعارض صراحةً، وتواجه بنشاط، أيّ جهود تهدف إلى تقييد الحيّز المدني الفلسطيني وتقليصه أكثر.

وعلى المنظّمات الفلسطينية أنفسها (بما في ذلك منظّمات المجتمع المدني) أن يحدّدوا الأولويات ويأخذوا زمام المبادرة في مجالات حاسمة: ضمان الوكالة الفلسطينية (بما فيها الوكالة السياسية)» تبني نهج المساءلة أولاً: التقدّم بخطى ثابتة نحو الوحدة، خاصة عند تطبيع محورهم الجماعي ومناقشته في بعض المحافل الدولية، ومن خلال التنسيق الأفضل وآليات التنظيم الذاتي الفعّالة، تتمكن منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية من قيادة عملية تغييرية تعبّر عن رؤى بديلة ومواجهة ومشتبكة واستشرافية للفلسطين والفلسطينيين، ويمكنها أن توضح للمثال الحي للفصائل السياسية المتقسمة كيف يمكن إعادة بناء قاعدة قوة محلية لضمان الوكالة الفلسطينية والملكية المحلية الجماعية للحاضر والمستقبل. ولا بد أن تقدّرن الوكالة الفلسطينية هذه، والتي يقودها مجتمع مدني فلسطيني موحّد، تتبنّى نهج المساءلة أولاً، وآليات المساءلة التي تضع تطلّعات الناس واحتياجاتهم في مقدّمة الأجندات وفي جوهرها. وبالضرورة تتعلّم من إخفاقات الماضي. المساءلة في الواقع عمل سياسي بامتياز، وهذا دور رئيس للمجتمع المدني، خاصّة في الأوقات التي يكون فيها مجرّد الوجود مقاومة ضرورية للغاية.

وأخيراً، ترسم عواقب الحرب على غزّة، والديناميكيات المتغيّرة للمساعدات الدولية، مستقبلاً قاتماً للعديد من منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية، التي تظلّ مساهماتها في المجتمع الفلسطيني حيوية. واليوم، بينما تستكشف منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية سبل البقاء ومواجهة أسباب (وتأثيرات) انكماش الفضاء المدني وتآكل المساحة المتاحة لها على المستويات العملية والاستراتيجية والسياسية والأخلاقية، فقد حان الوقت لإعلان «ميثاق غزّة وعهدها» الذي يقوده المجتمع المدني الفلسطيني. ويهدف هذا «الميثاق» إلى ضمان الكرامة وتقرير المصير والملكية المحلّية في اليوم التالي لغزّة، بل وما بعد ذلك. ويهدف إلى عكس اتجاهات عقود من اشتراطات التمويل وأطر تقديم المعونة، التي جرّدت الفلسطينيين من الوكالة السياسية وملكية حاضرهم ومستقبلهم.

من شأن «ميثاق غزّة وعهدها» أن يوفّر التوجيه لأيّ تدخّل خارجي، فيستند إلى المبادئ والأولويات والوصفات السياساتية التي يضعها الفلسطينيون أنفسهم. كما أنه سيكون بمثابة ميثاق يعبّر عن رؤية فلسطينية من الفلسطينيين، وللفلسطينيين أنفسهم، للانخراط في تحقيقها، ودعوة الآخرين للالتزام بها والمساهمة فيها. وإذا لم يضمن الفلسطينيون أنفسهم كرامتهم في تنميتهم، فلن يضمنها لهم أحد.

(كاتب فلسطين في جنيف)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني أميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوات درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل الثلبي ■ تحقيقات محمد عرام ■ مراسلون نزار قنديف

المكاتب
■ المكتب الرئيسي لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج المرداس ـ تلفزيون الكتارة ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الحمرا ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
■ هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)